PSSP
Peace and Security Studies
منصة دراسات الأمن والسلام

الأفروفوبيا في جنوب أفريقيا

قراءة في الجذور الاجتماعية والسياسية

الكاتب
د. محمد عبد الكريم
باحث متخصص في الشؤون الأفريقية

صادر عن:
منصة دراسات الأمن والسلام

AUG-2026

تواجه جنوب أفريقيا حزمة من الأزمات الداخلية والخارجية التي تهدد بشكل حقيقي مستقبلها ونموذجها كدولة ديمقراطية تكرس العدالة الاجتماعية ومنفتحة على مبادئ الوحدة الأفريقية والجنوب العالمي ومطالب إصلاح النظام الدولي. ويأتي في قلب هذه الحزمة ما يواجهه الرئيس سيريل رامافوسا من مخاطر تقديمه للمحاكمة والمساءلة القضائية، وتراجع شعبية حزب المؤتمر الوطني الحاكم (بالائتلاف مع التحالف الديمقراطي الممثل لمصالح وأيديولوجيات "الأقلية البيضاء") إلى مستويات دنيا قياسية بالتزامن مع التغير الملفت في التكوين الديمغرافي واتساع قاعدة الشباب الانتخابية ممن تجاوزوا أجواء مرحلة "التحول الديمقراطي" وباتوا يتطلعون لحلول أكثر راديكالية للمشكلات التي تواجه بلادهم محليًا، ومن بينها صعود تيار الخوف من الأفارقة Afrophobia.

أولًا- الجذور التاريخية لظاهرة "الأفروفوبيا": ماذا حدث للمجتمع الجنوب أفريقي؟

تمثل الأفروفوبيا في جوهرها تصعيدًا في تشدد المجتمع الجنوب أفريقي، لاسيما فئة الشباب، تجاه العمالة الوافدة التي تعمل في البلاد في قطاعات مختلفة. ورغم أن جنوب أفريقيا كانت نقطة جذب مستدامة للعمالة الوافدة من دول جوارها (ومن ليسوتو الواقعة بالكامل داخل جنوب أفريقيا)، وبشكل مكثف للغاية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتحولت هذه العمالة بمرور العقود إلى جزء لا يتجزأ من بنية الاقتصاد الجنوب أفريقي، خاصة في قطاعي التعدين والزراعة.

وسرعان أن تطورت القوانين المنظمة لنظام العمالة الوافدة إلى جنوب أفريقيا بعد إلغاء العبودية (1834)؛ وقامت الفكرة الأساسية لهذه القوانين على تقديم أجور ضئيلة للغاية لهذه العاملة مما كان يعني عمليًا استدامة العبودية عمليًا، وشهدت الفترة 1890-1914 تعارض تحديات العمال ورأس المال في جنوب أفريقيا، وانقسمت العمالة القادمة من كافة دول الإقليم إلى جنوب أفريقيا بين عمالة رخيصة أو قسرية أو ما يطلق عليه مؤرخون معاصرون للظاهرة "الرق الحديث"، وضاعفت هذه العملية المستمرة من نزع مزارع وأملاك العمال الجنوب أفارقة بعد الحرب العالمية الأولى. وبحلول العام 1936 بلغت نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي العمالة السوداء في جنوب أفريقيا نسبة 42%، وتراجعت في العام 1973 إلى 22%، لكن ظل هذا النمط من العمل ظل سائدًا في الثمانينيات ثم في مرحلة ما بعد نهاية الفصل العنصري، ومن ثم ظلت تداعياته الاجتماعية قائمة حتى الوقت الحالي، مع تفاقم أزمات البطالة وغلبة "الحرمان النسبي" بين الشباب الجنوب أفريقي مع تراجع قدرة نظام المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم على الوفاء بتعهداته ووعوده الانتخابية فترة بعد أخرى.

ولقد كان من الواضح أن التاريخ الطويل للعنصرية في جنوب أفريقيا سيظل يؤثر بدرجة كبيرة على التوجهات السياسية لمواطني جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذي أدى إلى نمو النزعة العرقية وتعميقها بين مواطني جنوب أفريقيا، وقد حاول المؤتمر الوطني الأفريقي – بصفته الحزب الحاكم بعد سقوط النظام العنصري - تهدئة حدة هذه النزعة العرقية حينذاك، وقد برزت هذه المحاولات في الوثيقة التي صدرت في يوليو 1997 وحملت عنوان National Formation and Nation Building، والتي تعاملت مع المسألة القومية وطبيعة الأمة، وأعادت الوثيقة تأكيد الموقف غير العرقي للمؤتمر الوطني الأفريقي والتزامه بتفكيك العرقية في المجتمع الجنوب أفريقي، كما أكد المؤتمر الوطني الأفريقي في نفس الوثيقة على أن "تحرير الشعب الأسود عموماً والأفارقة على وجه الخصوص يجب أن يكون المضمون الرئيس لأي ثورة قومية ديموقراطية، وكانت هناك وثيقة أخرى خاصة بالمؤتمر بعنوان Building the Foundation for a Better Life ، وقد ورد فيها ذكر " أمة أفريقية " و" التأكيد على أفريقيتنا كأمة " لكن الوثيقة أكدت أيضاً على " المساواة بين الجماعات العرقية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية " داخل " أمة موحدة " و" هويات متنوعة " في "بوتقة الجنوب أفريقية South Africanism.(Zegeye, Abebe, Conclusion Depoliticizing Ethnicity in South Africa, 2001).

كما استعدت جنوب أفريقيا بعد التحول الديموقراطي للدخول مجددا في بيئة التجارة العالمية بعد فترة طويلة من الصعوبات السياسية الداخلية وردود الفعل الدولية تجاه نظام الأبارتهيد. ومنذ أوائل التسعينيات واجهت حكومة جنوب أفريقيا تحديات خطيرة متعلقة بسياستها الاقتصادية من أجل تغيير البناء المؤسسي للاقتصاد وتهيئة نظام السياسة التجارية لأجندة وأبنية جديدة، كان في صلبها قطاعات كبيرة من العمالة الوافدة (Kowalski, Przemyslaw, Lattimore, Ralph and Bottini, Novella, South Africa, 2008). غير أن حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي لم تحقق الآمال المرجوة؛ فقد خلف نظام الأبارتهيد الدولة على حافة أزمة اقتصادية عميقة، وكان معدل النمو متوقفاً عند 1% في الفترة 1990-1993 (كان 6% في الستينيات وتدنى إلى 2% في الثمانينيات)، وبدلًا من ذلك، ركزت السلطة الجديدة جهدها على مواجهة التضخم، لكنها تجاهلت على المدى الطويل مشكلة البطالة واستمرت تعتمد على الحل الأسهل ومن بين ملامحه استمرار نظام العمالة الوافدة بمستويات قياسية. كما كان المؤتمر قد وصل إلى السلطة بعد أعوام من جمود النظام العنصري تجاه معالجة المشكلات الاجتماعية مثل تفشي مرض الإيدز، وهو الأمر الذي ضاعف من عدم فاعلية مواجهة حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي(Butler, Anthony, South Africa›s HIV/AIDS Policy, 1994-2004, African Affairs, October 2005)).

وقد واجهت حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي - بالرغم من تحالفها مع مؤتمر النقابات الجنوب أفريقية- كوساتو COSATU - وسياستها الاقتصادية هجوماً من قبل قيادات العمال في كوساتو نفسه بسبب تقاعس الحكومة عن توفير الأمن الاجتماعي للعمال المهمشين والمؤقتين. وبالرغم من تعويل هذه القيادات على دور القطاع الخاص والنقابات في رفع مستوى معيشة هؤلاء العمال- إلا أنها انتقدت بشدة اتباع منهج الليبرالية الجديدة داخل دولة نامية مثل جنوب أفريقيا. وأشارت إلى أن عملية الخصخصة التي دشنتها الحكومة أدت إلى زيادة البطالة، وتراجع الخدمات الحكومية والإنفاق على الفقراء (Barrientos, Stephanie and Kritzinger, Andrienetta, The Poverty of Work and Social Cohesion in Global Exports: the Case of South African Fruit, 2003).

ومع تبني حكومة المؤتمر الوطني في ولايتها الثانية (من العام 1996) ما عرفت بمبادرة النمو والتشغيل وإعادة التوزيع GEAR (Growth, Employment and Redistribution) بغرض خفض عجز الموازنة وضبط التضخم، وتنشيط التحرير التجاري وفق آليات خفض الرسوم على الواردات وتعزيز السوق المفتوحة، والخصخصة عبر بيع أصول الدولة لجذب رأس المال الأجنبي، ثم إرساء المرونة في سوق العمل على قاعدة خفض الضوابط المتحكمة في هذه السوق من أجل جذب مزيد من استثمارات الأعمال في جنوب أفريقيا، وتضمن هذا الشق الأخير مواصلة الاعتماد على العمالة الوافدة، ومن ثم تقوية جذور الأزمة الراهنة ونمو مشاعر العداء للعمالة الأفريقية في البلاد أو ما تعرف اختصارًا بالأفروفوبيا.

ولفهم عمق هذه الأزمة فإن الواقع الاجتماعي يشير على أن عشرات الالاف من العمالة الوافدة إلى جنوب أفريقيا منخرطون بقوة في علاقات اجتماعية عميقة مع المجتمعات المحلية في جنوب أفريقيا، وأن الخطاب الحالي (كما يرى متخصصون في المسألة في جنوب أفريقيا) يجرد المسألة عند وصفه هؤلاء العمال "بالأجانب"، وإغفاله تعقيداتها التي لا يتوقع أن تتم تسويتها في السنوات المقبلة، لاسيما أن الأزمة الاقتصادية وتشوهات "النيوليبرالية" تظل تلقي بظلالها، وعلى سبيل المثال يوجد تفاوت حاد في توزيع الدخل الوطني منذ العام 1996 (إذ يحصل أفقر 40% من سكان البلاد على ما يقل عن 3% من هذا الدخل منذ العام 1996 وبزيادة مضطردة في هذا التفاوت)، مما يعبر –ضمن مؤشرات أخرى لا يتسع لها المقام هنا- عن حجم الأزمة ومبررات تصاعد الأفروفوبيا.

ثانيًا- حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي ومواجهة تداعيات الأفروفوبيا: ما الجديد؟

تشهد جنوب أفريقيا منذ نهاية أبريل الماضي موجة احتجاجات محلية متلاحقة، تقودها مجموعات من الشباب الجنوب أفريقي المناهض لوجود الأجانب الأفارقة تحديدًا، والذي اتهمهم الشباب الجنوب أفريقي بالمسؤولية عن أخذ فرص عملهم وتفشي المخدرات في الضواحي والضغط المتزايد على الخدمات الاجتماعية. وأصدرت مجموعات الاحتجاج هذه إنذارًا للحكومة للقيام بعمليات ترحيل جماعي للمهاجرين الأفارقة في البلاد في موعد أقصاه 30 يونيو 2026 ي، تم تغييره لاحقًا، وربط ذلك بتجديد جماعات الاحتجاج أنشطتها بشكل موسع على نحو يذكر بأحداث العام 2008.

وعلى خلفية هذا التوتر يمكن ملاحظة عدد من التحديات الداخلية التي تهدد جنوب أفريقيا وحكومتها بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي راهنًا، وترتبط جميعها بظاهرة الأفروفوبيا على النحو التالي:

- **كراهية الأفارقة:** رغم تمكن مفهوم "كراهية الأجانب" في بيئة جنوب أفريقيا في الأعوام الأخيرة لأسباب سوسيو- اقتصادية بالأساس، فإن الموجة الحالية من احتجاجات الشباب الجنوب أفريقي تكشف عن عمق المخاوف التي أبداها متابعون أفارقة في الشهور الأخيرة من تنامي ما باتت تعرف بنزعة كراهية الأفارقة Afrophobia داخل البلاد. وكان ملفتًا تصاعد هذه النزعة وفعالياتها بالتزامن مع الاحتفال بيوم أفريقيا (25 مايو الفائت)، مما أبرز حجم الانقسامات العميقة داخل جنوب أفريقيا والقارة الأفريقية ككل إزاء مسألة "الوحدة الأفريقية". واستهدفت الحملات المعادية للأفارقة جنسيات السود من زيمبابوي ونيجيريا وغانا وزامبيا وتنزانيا ومالاوي وموزمبيق، مع ملاحظة غياب توثيق الحكومة الجنوب أفريقية للاعتداءات التي تستهدف أبناء هذه الجنسيات، وأنه ثمة تعبئة شعبوية بين الشباب الجنوب أفريقي لتنفيذ العدالة بحق المدانين من المهاجرين في الجرائم التي يدينونهم بها. ويقدر عدد العاملون الأجانب (وأغلبهم من الأفارقة) في جنوب أفريقيا بمليوني عامل يمثلون نحو 5% من إجمالي قوة العمل الجنوب أفريقية (التي تبلغ 42.2 مليون نسمة بين 15-64 عامًا وفق تقديرات الربع الأول من العام الجاري، ونصفهم من المرحلة العمرية 15-34 عامًا لا يعمل منهم بالفعل إلا 5.6 مليون شاب مما يشير إلى فجوة هائلة في البطالة التي تتركز في هذه الفئة تقريبًا بعدد 15 مليون شاب، يتجاوزون نسبة البطالة على المستوى الوطني التي تجاوزت 32.7%بقليل ببلوغها رقمًا قياسيًا يتجاوز 250% في هذه الفئة العمرية وحدها). ويؤشر ذلك إلى توقع استدامة الأزمة الحالية وتصاعد كراهية المهاجرين

الأفارقة مع تصاعد نسبة البطالة بين الشباب صغير السن، والأكثر افتراقًا عن التأثير التاريخي التقليدي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ورؤيته الأفريقانية، ممع يبرز التداعيات السلبية على التوازن السياسي القائم وربما التوجه نحو خيارات راديكالية مستقبلًا.

- **رامافوسا وتصاعد أزمة تقرير فالا فالا Phala Phala**: جاء التقرير المذكور متضمنًا إشارات بخصوص الأموال التي عُثر عليها في أريكة بمنزل الرئيس سيريل رامافوسا قبل سنوات. وجاءت احدث حلقات هذه الازمة في أول يونيو الجاري مع مناقشة البرلمان الجنوب أفريقي اول اجتماعاته بخصوص القضية بناء على طلب من "التحالف الديمقراطي" شريك رامفاوسا في الحكم. ومثل الاجتماع الخطوة التالية في إجراءات الاتهام ضد رامافوسا عقب تجديد الاتهام له في مايو من قبل المحكمة الدستورية. ومن المتوقع حال إدانة رامافوسا بشكل قاطع خروجه من رئاسة البلاد، وتوجيه ضربة قاصمة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، لاسيما مع تداول قطاعات من الشباب الجنوب أفريقي فرضية تواطؤ رامافوسا في تسهيل اغتيال الزعيم الجنوب أفريقي الشاب وزميله وقتها ستيف بيكو (سبتمبر 1977)، الأمر الذي يضع مجمل شعبية حزب المؤتمر الوطني وقياداته على محكات خطيرة ستحسم بكل تأكيد فشل الحزب في تحقيق فور ولو ضئيل في الانتخابات المقبلة، ويرى بعض المحللين أن ما يعدونه تراخيًا حكوميًا في مواجهة تداعيات الأفروفوبيا يرجع إلى هذا التقرير وأزمته، أخذًا في الاعتبار الدور التاريخي لسيريل رامافوزا في دعم نظام العمالة الوافدة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

- **التعافي الاقتصادي**: لا تقتصر التداعيات السياسية والاحتجاجية الخطيرة في مدينة جوهانسبرج على حدودها فحسب؛ بل إن مؤسسات التمويل الدولية (مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وغيرهما) وجمعيات أعمال محلية تنظر لهذه الاحتجاجت (بلومبرج 4 يونيو 2026) على أنها عائق حقيقي أمام التعافي الاقتصادي في جنوب أفريقيا، وجهود إصلاح قطاعات بعينها مثل الطاقة والزراعة، أخذًا في الاعتبار أن جوهانسبرج وحدها مسؤولة عن نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

- **أزمة سياسية شاملة**: يلاحظ المواطنون الجنوب أفارقة عجز الأحزاب السياسية الفاعلة في البلاد (المؤتمر والطني الأفريقي والتحالف الديمقراطي في مقدمتهما) عن مواجهة مشكلات البلاد الداخلية مواجهة حقيقية، ويرجع ذلك لسبب رئيس وهو التصرف بعقلية "الأيديولوجيا"؛ فحزب المؤتمر الوطني يصر على أنه تنظيم حزبي يساري (بالمخالفة للحقيقة)، بينما يؤكد التحالف الديمقراطي أنه حزب ليبرالي (متجاهلًا

أسسه العرقية الواضحة)، بينما ترى أحزاب معارضة أخرى أنها راديكالية أو اها تمثل المستقبل السياسي في البلاد. وهكذا فإن الاستقطاب السياسي المتصاعد، ووفق قواعد التحول الديمقراطي التي جرت منذ أكثر من ثلاثة عقود، يمثل أزمة حقيقية في جنوب أفريقيا يصعب تجاوزها إلا بالتوصل لمعادلة سياسية جديدة تعزز التوافق الوطني أو ما يطلق عليه معارضون مرحلة "الجمهورية الثانية" بعد فشل جمهورية ما بعد التحول الديمقراطي.

ثالثًا- قضايا السياسات الخارجية: معضلة الهوامش الضيقة

- **مواجهة الضغوط الأمريكية:** بدأت بريتوريا في مطلع يونيو 2026 تكثيف جهودها لمواجهة تداعيات القرار الأمريكي برفع الرسوم الجمركية على واردات الولايات المتحدة من جنوب أفريقيا إلى 30% وما تلاها من اقتراحات للإدارة الأمريكية بفرض نسبة أخرى تصل إلى 12.5% ليبلغ إجمالي الرسوم الجمركية الأمريكية على وارداتها من جنوب أفريقيا 42.5%، وهي نسبة بالغة التأثير السلبي على مجمل صادرات جنوب أفريقيا (إذ تبلغ الصادرات الجنوب أفريقية للولايات المتحدة 16.5 بليون دولار في العام 2025 تمثل نسبة 14.1% من إجمالي صادرات البلاد التي بلغت في العام نفسه 116.8 بليون دولار، ويتوقع أن تشهد تراجعًا إضافيًا في العام الجاري). وتتركز تلك الجهود راهنًا في اتباع السبل الدبلوماسية والقانونية لحث واشنطن على مراجعة قراراتها. وإن بدا هذا السيناريو مستبعدًا في الوقت الراهن لاسيما عند ملاحظة ربط واشنطن مقترحها الجديد بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 12.5% على جنوب أفريقيا (ضمن بلدان أخرى) بقضايا مثل العمل الإجباري وأوضاع اللاجئين والعمالة الوافدة، مما يوضح حجم المازق الجنوب أفريقي في واقع الأمر.

- **التعاون مع الصين:** منحت الصين قبلة حياة هامة للاقتصاد الجنوب أفريقي بوضع الجمارك الصينية المفروضة على الواردات الجنوب أفريقية عند رقم 0%، وهي خطوة بالغة الأهمية لجنوب أفريقيا، لاسيما مع ربطها بحرص بكين على التعاون مع جنوب أفريقيا من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة في أفريقيا مثل التنسيق الكبير في تحديث القطاع الصناعي في أفريقيا وفق مبادرة هامة بهذا الصدد (نوفمبر 2025)، وغيرها من المبادرات والاتفاقات ذات الصلة بالتنسيق الصيني- الجنوب أفريقي في القارة. لكن تظل الإشكالية الرئيسة هنا هي عجز الميزان التجاري بين البلدين بشكل كبير لصالح الصين. فقد ارتفعت التجارة بين البلدين من 1.34 بليون دولار في العام 2000 إلى 34.18 بليون دولار في العام 2023 مع ارتفاعات مستمرة منذ ذلك الوقت. لكن توقيع البلدان على اتفاق الشراكة الاقتصادية الصينية- الأفريقية China- Africa

(Economic Partnership Agreement (CAEPA مطلع العام الجاري يخفف من حدة العجز في الميزان التجاري بشكل ملموس في الفترة المقبلة.

- **جنوب أفريقيا وروسيا نحو شراكة استراتيجية جديدة:** تتعمق شراكة جنوب أفريقيا وروسيا على نحو متزايد، مع ملاحظة تقاطع دوائر حركة البلدين في أكثر من دائرة واهمها راهنًا مجموعة البريكس وإطار "الجنوب العالمي". ورغم إعلان بريتوريا تبنيها موقف الحياد تجاه الحرب الروسية- الأوكرانية فإن أغلب المراقبين يعتبرون هذا الحياد "تحيزًا غير معلن" لبريتوريا في صف موسكو. بأي حال فإن الشراكة الجنوب أفريقية- الروسية بدأت تكتسب ملامح جديدة مثل التعاون الثنائي في مواجهة الحركات الإرهابية في أفريقيا الجنوبية، ولاسيما الاستفادة من الخبرة الروسية في مواجهة مثل هذه الجماعات في موزمبيق بتنسيق جنوب أفريقي. وحسب تقارير مهمة (6 يونيو الجاري) فإن مجالات التعاون الروسي- الجنوب أفريقيا ستزداد في الفترة المقبلة في قطاعات البنية الأساسية والطاقة والزراعة، كما عرضت روسيا مؤخرًا المساهمة في مشروعات الربط السككي الحديدي ضمن المشروع الشهير باسم "من الكيب إلى القاهرة"، وهي خطوة ستعزز بشكل كبير عوائد تطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية، لاسيما بالنسبة للاقتصاد الجنوب أفريقي الذي يوصف تقليديًا "بالاقتصاد أكثر تقدمًا صناعيًا في القارة".

- **جنوب أفريقيا وتجريم إسرائيل:** لم تتراجع بريتوريا حتى أغسطس الجاري، رغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية المتزايدة عليها لاسيما منذ نهاية فبراير الفائت بعد اندلاع حربهما على إيران، عن موقفها في محكمة العدل الدولية بوضع إسرائيل مسؤولة عن جرائم الإبادة في فلسطين أمام هذه المحكمة. وعلى خلاف ما كان متوقعًا من الضغوط المريكية فقد انضمت في يونيو الجاري كل من هولندا وأيسلندا وشيلي للدعوى الجنوب أفريقية ضد إسرائيل مما يمثل اختراقًا دوليًا مهمًا، لاسيما في حالة دولة مثل هولندا ومواقفها الداعمة لإسرائيل. وأبدت الأخيرة تخوفًا حقيقيًا (7 يونيو الجاري) من مسار القضية الجنوب أفريقية بعد هذه الخطوات. لكن مراقبين لاحظوا تراجع عملي لبريتوريا عن المضي قدمًا في القضية في الوقت الراهن، ما يمكن اعتباره تراجعًا تكتيكيًا، يضاف إلى مخاوف من تبعات موجة كراهية الأفارقة في البلاد وما ألحقته من أضرار بعلاقات بريتوريا الأفريقية.

رابعًا- الأفروفوبيا وتراجع دور جنوب أفريقيا الإقليمي: تحديات جديدة

تعد تجربة جنوب أفريقيا في التحول الديمقراطي، بعد قرون من الاستعمار الاستيطاني والعنصرية المؤسسية التي عانت منها أغلبة السكان الأفارقة دون هوادة، مثالًا أفريقيًا رائدًا من جهة ما حققته من تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية مؤثرة، وما قادت إليه من تبوأ جنوب أفريقيا مكانة إقليمية مهمة، ودون منافس تقريبًا، في القارة الأفريقية على الأقل في العقدين الأوليين بعد التحول (1993-1994). غير أن أزمة معاداة الأفارقة (الأفروفوبيا) التي تجتاح البلاد حاليًا تفاقم من تراجع دور جنوب أفريقيا الإقليمي لمستويات غير مسبوقة بالفعل، كما تلقي ظلالًا داكنة على احتمالات نجاح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم حاليًا (بالائتلاف مع حزب التحالف الديمقراطي الممثل السياسي والإثني للجماعة البيضاء في البلاد) استكماله قيادة البلاد دون انقطاع منذ العام 1994. وقدم آخر إحصاء لعدد العمالة الوافدة بالنسبة لعدد سكان البلاد صورة كاشفة عن هذا الوضع، إذ بلغ عدد الأوائل 2.4 مليون نسمة في العام 2022 عندما كان عدد سكان البلاد 63 مليون نسمة.

وهكذا، يبدو من حزمة القضايا الداخلية وإشكالات السياسة الخارجية التي تواجه جنوب أفريقيا أنها عند منعطف حقيقي قد تدخل من خلاله مرحلة الجمهورية الثانية بقدر لا يستهان به من الأزمات الداخلية المتراكمة، ومنها مسألة البطالة التي لم تستطع حكومة حزب المؤتمر الوطني الحاكم التغلب عليها رغم انفرادها تقريبًا بحكم البلاد منذ العام 1994. ومع تزايد أعداد العاطلين عن العمل من بين من يعرفون بالجيل زد، والذين لا يلقون بالًا لإرث الأبارتهيد ودور حزب المؤتمر الوطني الأفريقي التاريخي في محاربته وصولًا لمرحلة التحول الديمقراطي، فإن سيناريو وجود فوضى في مرحلة الانتقال المحتملة "للجمهورية الثانية" يظل حاضرًا بقوة. أما على صعيد السياسات الخارجية فإن جنوب أفريقيا تواجه تحدي مواجهة الضغوط الأمريكية حتى اللحظة الأخيرة من نهاية إدارة ترامب الحالية، وتعول في ذلك على علاقات أوثق مع الصين وروسيا ودول الجنوب العالمي، في اختبار عسير للغاية في واقع الأمر.

تغذي نزعة الأفروفوبيا ومظاهرها العنيفة، التي باتت ذات صلة وثيقة بتوتر علاقات بريتوريا بالعديد من الدول الأفريقية التي ينتمي لها عدد من ضحايا هذه النزعة، تراجع صورة جنوب أفريقيا دوليًا وإقليميًا (Foreign Policy, August 5, 2026))، ولاسيما في القارة الأفريقية مما يضيع على بريتوريا سنوات طويلة انفقتها في الاتجاه المغاير. وعلى سبيل المثال :

- زاد توتر العلاقات بين بريتوريا من جهة ودول مثل نيجيريا ومالاوي وإثيوبيا قرب منتصف أغسطس الجاري على خلفية مطالب بالتعويضات تصر عليها الأولى لصالح وزارة الشؤون الداخلية بقيمة 300 مليون راند (حوالي 18.5 مليون دولار) وهو إجمالي المبلغ الذي قدرته الوزارة لقيامها بنقل 82 ألف شخص من مواطني هذه الدول الثلاث في أحداث الأفروفوبيا في الشهور الأخيرة. ويلاحظ أن مواطني مالاوي هم الفئة الأكبر التي تم ترحيلها، تلاها من زيمبابوي وموزمبيق. وهي المساعي التي دعمتها وزارة العلاقات والتعاون الدوليين التي نقلت لحكومة مالاوي وسفارتي نيجيريا وإثيوبيا خطابات بهذا المعنى.

- أنهت مالاوي (9-10 أغسطس الجاري) برنامج حكومتها بدعم العودة الطوعية للعمال المالاويين الذين يعملون في جنوب أفريقيا واختاروا مغادرتها. ووصل عدد العمال العائدون حتى ذلك التاريخ نحو 57 ألف عامل حسب إحصاء وزارة شؤون إدارة الكوارث (Department of Disaster Management Affairs (DoDMA)، وقد ركز البرنامج على العمال الذين لا يملكون أوراق ثبوتية والذين يتركز عملهم في قطاعات الخدمة المنزلية والزراعة والتشييد والأعمال الصغيرة.

- صعدت غانا مواجهتها لموجة الأفروفوبيا في جنوب أفريقيا والتي استهدفت ضمن من استهدفتهم عشرات الآلاف من العمال الغانيين في الأخيرة؛ وطالب عدد كبير من هؤلاء فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا أوليًا في الهجمات التي طالت (الأفارقة) الأجانب في جنوب أفريقيا، وأن هذا العنف يمكن أن يتصاعد فيما تبقى من العام الحالي. وتمثل هذه المطالب ضربة قوية لسمعة جنوب أفريقيا كدولة داعية لنظام عالمي أكثر توازنًا وعدالة، يزيد من فداحة الخطوة أنها تأتي من دولة أفريقية مهمة مثل غانا رائدة العمل الجماعي الأفريقي منذ خمسينيات القرن الماضي.

- تبذل جنوب أفريقيا جهودًا صعبة لاستعادة صورتها الإقليمية السابقة على أزمة الأفروفوبيا؛ وكانت موزمبيق من الدول التي حرصت بريتوريا على تدارك التوتر الدبلوماسي معها على خلفية هذه الأزمة. وقد قدمت بريتوريا (12 أغسطس الجاري)، على لسان مفوضها السامي الجديد لموزمبيق ج.ت. بيتسوين JT Pitswane، اعتذارًا رسميًا للموزمبيقيين بسبب الأعمال الأخيرة "لرهاب الغرباء" في بلاده، ووصف هذه الهجمات بالأعمال المناقضة للصلات التاريخية بين الشعبين (لاسيما أن موزمبيق تقدم الحصة الأكبر في العمالة المهاجرة الموسمية والنظامية لجنوب أفريقيا على مدار القرنين السابقين تقريبًا). واتساقًا مع هذه الخطوة الجنوب أفريقية أعلنت اسللطات في موزمبيق عن بدء بناء محطة ريسانو جارسيا Ressano Garcia الحدودية في 17

أغسطس الجاري على الحدود مع جنوب أفريقيا، الأمر الي وصفته تلك السلطات بخطوة كبرى نحو تحديث ممر مابوتو اللوجيستي Maputo Logistics Corridor (وبتكلفة تتجاوز 15 مليون دولار للمحطة).

- رأت وسائل إعلام غانية مؤثرة (Modern Ghana, August 13, 2026) أن من العوامل المؤثرة في الأفروفوبيا تغطية وسائل الإعلام الجنوب أفريقية نفسها لعبت دورًا كبيرة في تغذية هذه الكراهية للأفارقة، إلى جانب الإقرار بالعوامل الأخرى مثل البطالة والفقر والجريمة والسخط السياسي أو المنافسة على فرصة اقتصادية شحيحة. وحسب صحيفة Modern Ghana فإنه عندما تخلت الصحافة الجنوب أفريقية عن التوازن والالتزام المهني فإن تقاريرها باتت تحرض على العداء الاجتماعي للعمال الأفارقة في البلاد بدلًا من أن تكون تلك التقارير انعكاسًا محايدًا للمجتمع. ومن الواضح أن هذه الرؤية الغانية تجد آذانًا صاغية وسط دول وقطاعات أفريقية شابة لاسيما في غرب أفريقيا.

خامسًا- ما بعد الأفروفوبيا في جنوب أفريقيا: نهاية حكم المؤتمر الوطني الأفريقي؟

بدت منتصف أغسطس الجاري ملامح عجز النظام الحاكم في جنوب أفريقيا، بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، عن القضاء على التداعيات المتلاحقة للأفروفوبيا؛ وقد أكد مشرعون جنوب أفارقة (15 أغسطس الجاري) أن قوات الجيش لم تنجح حتى الآن، بعد نحو خمسة أشهر من نشرها لمواجهة أعمال العنف المرتبطة بالأفروفوبيا، في مواجهة هذا العنف بشكل ناجح. وقد رأى المشرعون ذلك عقب زياراتهم الميدانية لمواقع متفرقة وملاحظة استمرار عصابات إجرامية في ارتكاب حوادث قتل بالرغم من وجود قوة الدفاع الوطني الجنوب أفريقيةبمقتضى "عملية الازدهار" Operation Prosper التي خصصت لها الحكومة 51 مليون دولار.

ويؤشر فشل العمل الأمني/ العسكري، بالتزامن مع فشل لجان المؤتمر الوطني الأفريقي المنتشرة في مختلف أقاليم البلاد في التحرك سياسيًا لوقف هذه الظاهرة، على التهديد الكبير الذي يواجه حكومة المؤتمر الوطني الحالية بقيادة الرئيس سيريل رامافوزا في المستقبل القريب، وعلى نحو يرجح معه توقع فشل الحزب في نيل ثقة الناخب الجنوب أفريقي في الانتخابات العامة المقبلة (2029)، بل وخروجه من السلطة بسبب المصاعب الاقتصادية المزمنة التي رافقت إدارته للبلاد منذ العام 1994.

ويمكن توقع سيناريوهات الأفروفوبيا في جنوب أفريقيا على النحو التالي:

1. تمدد أعمال العنف التي تستهدف العمال الأجانب لمستويات قياسية مع استمرار عجز السلطات الجنوب أفريقية عن تقديم حلول ناجزة لهذه الظاهرة، وبالنظر –بطبيعة الحال- إلى طبيعة اندماج نظام العمالة الوافدة في اقتصاد جنوب أفريقيا (لاسيما في قطاعي التعدين والزراعة) وصعوبة الفصل بين هذه الارتباطات الممتدة لعقود بعيدة. وفي هذه الحالة ستزداد صورة جنوب أفريقيا تضررًا على المستوى الإقليمي والأفريقي على وجه الخصوص، مضافة إلى التراجع الفعلي في دور جنوب أفريقيا في القارة كما يتضح في أزمات السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وفي موزمبيق المجاورة في بعض مراحل الأزمات في الأخيرة.

2. نجاح حكومة رامافوزا في احتواء جزئي للظاهرة عبر حزمة من الإجراءات الاقتصادية والأمنية العاجلة التي قد تتضمن تلبية لبعض مطالب الشباب الجنوب أفريقي الغاضبة على صعد توفير فرص العمل، وتقديم ضمانات بإصلاحات سياسية إقليمية، وتعزيز قدرة حزب المؤتمر الوطني على التعبير عن مطالب قطاعات الشباب بشكل واقعي وجاد.

3. استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية حتى تتراجع تلقائيًا مع نزوح أعداد اكبر من العمالة الوافدة إلى بلدانها.

بأي حال فإن جنوب أفريقيا تظل في حالة ضرر بالغ من تداعيات الأفروفوبيا، ولا يتوقع أن تتعافي ودورها الإقليمي في القارة من هذا الضرر في المستقبل القريب.

الأفروفوبيا في جنوب أفريقيا

قراءة في الجذور الاجتماعية والسياسية

الكاتب
د. محمد عبد الكريم
باحث متخصص في الشؤون الأفريقية

صادر عن:
منصة دراسات الأمن والسلام

AUG- 2026